

وفيما يتعلق بالدعم المالي المباشر للتكاليف المتكررة الخاصة بالسلطة الفلسطينية، قدم الاتحاد الأوروبي 213 مليون دولار خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2011، بما في ذلك 174 مليون دولار لدفع الرواتب ومعاشات التقاعد و 39 مليون دولار للدعم الاجتماعي. كما قدم الاتحاد الأوروبي في عام 2010 حوالي 345 مليون دولار للفلسطينيين.

وحسب السلطة الفلسطينية، تتلقى حوالي 87,000 عائلة فلسطينية، من بينها 47,000 في الضفة الغربية و 40,000 في قطاع غزة، مساعدات اجتماعية خلال عام 2011 من "البرنامج الوطني للتحويلات النقدية" الذي يديره الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ووزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية في الضفة الغربية، وهو ما يمثل زيادة عن السنوات السابقة.

كما تتلقى نحو 55,000 أسرة مساعدات من الاتحاد الأوروبي، وتتلقى 5,000 أسرة مساعدات من البنك الدولي، بينما تتكفل السلطة الفلسطينية بمساعدة 27,000 أسرة (وقد شهدت هذه المجموعة زيادة في العام الماضي).

ومن المتوقع أن يتم الدمج الكامل للمستفيدين في غزة في إطار هذا البرنامج بحلول نهاية عام 2011. واعتباراً من يونيو 2011، تم تحويل المبالغ إلى حسابات المستفيدين المصرفية في الضفة الغربية. أما بالنسبة للمستفيدين في غزة، فسوف يستمر سداد المعونات بصورة مباشرة حتى يتم تفعيل الانتقال إلى البرنامج الوطني. تم دفع المبلغ المخصص للربع الثالث من هذا العام في الثالث من أكتوبر.

الشقاق بين غزة والسلطة الفلسطينية

يؤثر انعدام الاتصال بين وزارة الشؤون الاجتماعية التابعة للسلطة الفلسطينية ونظيرتها في غزة على قدرة الأسر الفقيرة في قطاع غزة على الانخراط في نظام الرعاية الاجتماعية، على الرغم من وجود تعاون أكبر بين الوزارتين مما هو عليه في قطاعات أخرى مثل **الرعاية الصحية**. ولا يتعامل الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي سوى مع السلطة الفلسطينية على المستوى الرسمي، ويقتصران الاتصال بحكومة غزة على التنسيق بشأن الخدمات اللوجستية.

وحسب غسان الخطيب، الناطق باسم السلطة الفلسطينية في رام الله، تمنح الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 200 مليون دولار أمريكي سنوياً لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية، وحوالي 350 مليون دولار لدعم المشاريع الإنسانية والتنمية، التي تقدم أساساً من خلال وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وليس عن طريق السلطة الفلسطينية.

ووفقاً لتقرير بثته وكالة رويترز للأنباء، كانت إدارة أوباما قد طلبت من الكونغرس إنهاء تجميد مساعدة دعم الميزانية، الذي فرضه المشرعون كعقاب على محاولة السلطة الفلسطينية انتزاع اعتراف من الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية.

وفي الوقت نفسه، يشكو المسؤولون في غزة من عدم وصول مساعدات من السلطة الفلسطينية. حيث أفاد الدربي أن "السلطة الفلسطينية لا تحول ما يكفي من الأموال نتيجة للصراع السياسي الداخلي. وكانت الوزارة قد طلبت منح المساعدات لـ 18,000 أسرة إضافية في غزة".

ومن الجدير بالذكر أنه لم تتم استشارة غزة بشأن اقتراح التقدم للأمم المتحدة بطلب للاعتراف بالدولة الفلسطينية.

es/cb-ais/amz

[لا يعكس هذا التقرير بالضرورة وجهة نظر الأمم المتحدة]

طباعة إرسال لصديق إرسال تعليقات المشاركة

إلى الخلف | الصفحة الرئيسية

الخدمات:

إفريقيا | آسيا | الشرق الأوسط | أفلام | صور | القائمة البريدية

رأسنا | شروط الاستخدام | خدمة RSS | نبذة عن إيرين | أضف إلى مواقعك المفضلة | الماتحون | تابعا على تويتر | تابعا على الفيس بوك

حقوق الطبع والنشر © شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) 2011 . جميع الحقوق محفوظة.

تأتيكم هذه المادة من قبل شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، الخدمة الإخبارية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا). ولا تعكس الآراء الواردة في هذا المقال بالضرورة وجهات نظر منظمة الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء فيها. كما أن الحدود والأسماء والتسميات المستخدمة على الخرائط الواردة في هذا الموقع والروابط المحيلة على مواقع خارجية لا تعني إقراراً أو قبولاً رسمياً من قبل الأمم المتحدة. تخضع إعادة نشر أو استخدام المعلومات الواردة على موقع الشبكة لأحكام حقوق الطبع والنشر لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) الواردة على <http://arabic.irinnews.org/copyright.aspx>.